السوق النفطية تواجه تحديات صعبة وتأثيرات متضادة في مستقبل الطلب

النفط يصعد أكثر من 1 بالمئة .. «برنت» عند 50.5 دولاراً

ارتفعت أسعار عقود خام برنت لأقرب إستحقاق، أمس الاثنين ، بنسبة 1.1 في المائة لتتداول عند 50.5 دولار للبرميل، كما ارتفعت أسعار خام غرب تكساس الوسيط WTI (الأمريكي) لأقرب إستحقاق، بنحو 1 في المائة لتتداول عند 47.1 دولار للبرميل. جاء ذلك مع بدء الترخيص للقاحات الوقاية من فيروس كورونا، وتوافق "أوبك+" على تمديد اتفاق خفض الانتاج حتى نهاية العام.

و15 يوليو الماضي، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، إن تخفيضات الإنتاج الفعلية لمجموعة "أوبك+"، التي ستبدأ مطلع (أغسطس)، ستبلغ 7.7 مليون برميل يوميا وترتفع إلى 8.1 مليون برميل يوميا بعد إضافة تعويضات الدول، التي كانت أقل امتثالا في الشهور الماضية.

و6 يونيو الماضي، تم تمديد اتفاق أوبك+ بخفض الانتاج بواقع 9.7 مليون برميل يوميا حتى نهاية يوليو المقبل.

موجة الارتفاعات الأخيرة مدفوعة بتحسن الطلب مع بدء الفتح التدريجي للاقتصادات حول العالم وتخفيف قيود مواجهة "كورونا"، إضافة إلى تقلص المعروض مع إعلان تخفيضات طوعية من السعودية بمقدار مليون برميل يوميا.

وتوقع مختصون ومحللون نفطيون، استمرار تقلبات الأسعار خلال الأسبوع الجاري، بعدما اختتمت الأسعار الأسبوع الماضي على تراجع، لكنها حافظت على حصد المكاسب الأسبوعية للأسبوع السادس على التوالي وذلك للمرة الأولى منذ (يونيو) الماضي، حيث زاد "برنت" 1.5 في المائة، وصعد غرب تكساس الوسيط 1 في المائة.

وقالوا في تصريحات ، إن التأثيرات المتضادة المهيمنة في السوق جراء استمرار الإغلاق والإصابات السريعة بالفيروس في عديد من دول العالم بسبب الموجة الثانية من الوباء أضعف مستويات الطلب على نحو واسع، بينما في المقابل تحقق الأسعار مكاسب بفعل الأنباء الإيجابية عن لقاح كورونا وخطة «أوبك +» لاستمرار تقييد المعروض في العام الجديد.

وأوضح المختصون أن السوق تواجه تحديات صعبة في الوقت الراهن وقد تمتد تأثيراتها إلى وقت غير قصير بالنظر إلى أن عملية التعافي تحتاج إلى بعض الوقت، لافتين إلى تقارير دولية تتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط في عام 2021، لكن ليس بما يكفي لتجاوز مستويات عام 2019، حيث تستمر جائحة فيروس كورونا في التأثير في الطلب على وقود النقل خاصة وقود الطائرات.

البحرين ترحب بالاستثمارات الإقليمية والعالمية

زايد بن راشد الزياني

أكد وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين زايد بن راشد الزياني ، الترحيب بجميع الاستثمارات العالمية والإقليمية في بلاده.

وخلال استقباله أحمد السويدي الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة السويدي إلكتريك المصرية بحضور ياسر شعبان سفير مصر لدى مملكة البحرين وعدد من المسؤولين بالشركة، قال الزياني إن حكومة البحرين ترحب بجميع رجال الأعمال والاستثمارات الإقليمية والعالمية الهادفة إلى إقامة المشروعات المختلفة في المملكة، والتي من شأنها الارتقاء بالاقتصاد الوطني وتعزيز دور وصورة المملكة كمركز جاذب للتجارة والاستثمارات والمشاريع الخدمية العالمية.

وأشار إلى ما تمتلكه بلاده من أرضية خصبة وبيئة استثمارية ملائمة وحاضنة للاستثمارات، خصوصا في ظل التسهيلات الكبيرة التي تقدمها الحكومة الموقرة لكافة المستثمرين من داخل البحرين وخارجها.

واستعرض الزياني العلاقات الثنائية التي تربط البحرين ومصر، والسبل التي من شأنها تعزيز آليات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات، خصوصاً ما يتعلق بالشأن الاقتصادي والصناعي والسياحي، إضافة إلى البحث في كافة القضايا موضع الاهتمام المشترك.

وانكمش اقتصاد البحرين 8.9 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام الجاري، وسط معاناة من القيود المفروضة لاحتواء فيروس كورونا المستجد. وتراجعت أنشطة الفنادق والمطاعم 61.3 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وعزت الحكومة ذلك في بيان إلى فرض قيود واسعة النطاق على السياحة والفنادق والمطاعم وأنشطة اقتصادية أخرى مرتبطة بها بسبب جائحة فيروس كوفيد – 19. ونما قطاع النفط 3.2 في المائة بالأسعار الثابتة، بينما تراجع الاقتصاد غير النفطي 11.5 في المائة.

وكانت ستاندرد آند بورز غلوبال قالت إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين قد ينكمش 5 في المائة هذا العام بفعل تأثير الجائحة وتراجع أسعار النفط على أنشطة الاستهلاك والاستثمار.

لدعم الشركات الناشئة

رئيس وزراء تايلاند يطالب بالتوسع في التجارة الإلكترونية

برايوت تشان أوتشا

أمر رئيس الوزراء التايلندي برايوت تشان أوتشا مسؤولي الحكومة بالبحث عن سبل توسيع نطاق التجارة الإلكترونية في السوق المحلية التايلندية لدعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة.

ونقلت "بلومبرج" عن رئيس الوزراء التايلندي قوله في رسالة على موقع المتواصل الاجتماعي فيسبوك إنه طالب نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد الرقمي والمجتمع سوباتانابونج بونميتشاو بإيجاد سبل لتطوير منصات التجارة الإلكترونية المحلية ودعم القطاع.

يأتي ذلك في الوقت الذي حذر فيه دون ناكورنتاب كبير مديري بنك تايلاند المركزي من استمرار انكماش اقتصاد بلاده للعام الثاني على التوالي إذا استمرت القيود المفروضة على حركة السياحة القادمة من الخارج بسبب الخوف من تجدد انتشار فيروس كورونا المستجد.

يذكر أن بنك تايلاند المركزي يتوقع حاليا نمو الاقتصاد خلال العام المقبل بمعدل 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي على أساس افتراض وصول 16 مليون سائح إلى البلاد.

المصنعون البريطانيون يحذرون من «ضربة قاضية» جراء الخروج بلا اتفاق

حذرت الصناعة التحويلية في بريطانيا من «ضربة قاضية» محتملة إذا لم يتمكن رئيس الوزراء بوريس جونسون من ضمان التوصل لاتفاق تجاري مع الاتحاد الأوروبي قبل انتهاء الترتيبات الانتقالية المؤقتة في 31 ديسمبر .

وقالت هيئة «ميك يو كيه» التجارية للمصنعين البريطانيين، إنها خفضت توقعاتها لنمو القطاع في عام 2021 إلى 2.7 في المائة من 5.1 في المائة قبل ثلاثة أشهر فقط، وهو ما يقرب من نصف معدل النمو الذي تتوقعه للاقتصاد الأوسع. وقال ستيفن بيبسون الرئيس التنفيذي لهيئة «ميك يو كيه»: «إضافة إلى الجائحة يشعر الكثيرون في الصناعة وكأنهم ملاكم منهك في الجولة الأخيرة من المباراة، مع خروج (بلا اتفاق) من الاتحاد الأوروبي الذي قد يؤدي إلى ضربة قاضية». وأظهرت البيانات الرسمية الأسبوع الماضي أن إنتاج المصانع البريطانية في أكتوبر كان أقل بنسبة 7.1 في المائة عن مستواه قبل عام، حسبما أفادت وكالة «رويترز» للأنباء.

وسيواجه المصنعون البريطانيون تعريفات جمركية على العديد من صادراتهم إلى أوروبا اعتباراً من الأول من يناير في حالة عدم التوصل لاتفاق تجاري، بالإضافة إلى عقبات تنظيمية.

وتأثرت الواردات بالفعل بسبب ارتفاع حجم حركة المرور في الموانئ، المرتبطة بـ«كوفيد – 19» والتخزين المرتبط بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما دفع شركة هوندا لصناعة السيارات إلى تعليق عملياتها مؤقتاً الأسبوع الماضي بسبب نقص قطع الغيار.

عمان تفتح أنشطة جديدة للاستثمار الأجنبي

بدأ أمس الاثنين، تنفيذ قرار وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في سلطنة عمان الذي حدد قائمة الأنشطة المحظور مزاولة الاستثمار الأجنبي فيها واقتصارها على المستثمر العماني.

وقالت السلطنة، إن ذلك يأتي حرصًا من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة للمستثمرين وتهيئة الظروف الملائمة للاستثمار في ظل تنافس دول العالم لجذب الاستثمارات. وسيعامل المستثمر الخليجي معاملة المستثمر العماني في مزاولة الأنشطة الاقتصادية في السلطنة مع مراعاة الاتفاقية الاقتصادية المعمول بها في دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية.

وذكرت وكالة الأنباء العمانية ، أنه من بين هذه الأنشطة صناعة الحلوى العمانية وصناعة الخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للخناجر العمانية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للأسلحة التقليدية، والبيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنتجات الحرفية، وتفصيل وخياطة وحياكة الملابس الرجالية والنسائية العربية وغير العربية، وتفصيل وخياطة الملابس الرياضية والعسكرية وتفصيل الكمة العمانية.

يهدف القرار إلى حماية المنتج الوطني ومشاريع ريادة الأعمال في ظل الأولوية التي تعطيها الحكومة لتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعزز الاقتصاد العماني، ويمكن للمستثمر العماني الاستثمار في جميع الأنشطة المحظور مزاولة الاستثمار الأجنبي فيها.

ويتيح القرار الفرصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المملوكة للعمانيين بهذه القطاعات وضمان عدم تأثر المشاريع والأنشطة المتعلقة بالهوية الوطنية والتراث العماني. ومنح قانون استثمار رأس المال الأجنبي عددًا من الحوافز والامتيازات والضمانات التي تسهم في استقرار الاستثمارات الأجنبية في السلطنة. وتراجع معدل التضخم بنسبة 1.46 في المائة خلال شهر نوفمبر الماضي، مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي.

ووفق ما أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات حول الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، شهد معدل التضخم خلال الشهر الماضي انخفاضا بنسبة 0.09 في المائة مقارنة بشهر أكتوبر الماضي.

إغلاق صارم للاقتصاد الألماني بدءاً من الغد

وصف وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير القرارات الجديدة التي اتخذتها الحكومة الألمانية والولايات لمواجهة تفشي فيروس كورونا «كوفيد 19» بأنها قاسية، ولكنها ضرورية أيضًا.

يشار إلى أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أعلنت عن التوصل بعد مشاورات مع رؤساء حكومات الولايات لعدة إجراءات لمواجهة تفشي وباء كورونا، لا سيما فرض إغلاق صارم في البلاد اعتبارا من يوم الأربعاء المقبل سيقلص الحياة العامة بشكل كبير.

وأوضح ألتماير بالعاصمة برلين: «إننا بحاجة لهذا الفعل القوي مجددا لصالح صحتنا جميعا وكذلك لمصلحة الاقتصاد».

وتابع الوزير الاتحادي قائلا: «كلما تراجع عدد الإصابات بالفيروس بشكل أسرع، تعافى اقتصادنا بشكل أسرع».

وأضاف ألتماير أن الحكومة ستدعم شركات وعاملين من خلال تحسين ما يسمى بـ«مساعدات التجسير» مرة أخرى من أجل مواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء في الفترة بين سبتمبر الماضي وديسمبر الجاري.

وبموجب الإغلاق سيتم غلق كل محلات تجارة التجزئة عدا المحلات التي تقدم الاحتياجات اليومية للمواطنين.

وأعلنت ميركل أيضا عن حظر التجمع والاحتشاد في ليلة رأس السنة على مستوى ألمانيا. وجاء ذلك بعد مشاورات أجرتها ميركل مع رؤساء حكومات الولايات وقد أسفرت هذه المشاورات أيضا عن قرار بحظر بيع الألعاب النارية قبل رأس السنة.

على صعيد متصل، أعلنت الحكومة الألمانية أن العقوبات الاقتصادية على روسيا، والتي تم تمديدها مجددا من قبل الاتحاد الأوروبي لم تضر بالاقتصاد الألماني بشكل كبير حتى الآن.

البرازيل تعيق اتفاقاً تجارياً بين الاتحاد الأوروبي ودول «ميركوسور»

كشف سفير الاتحاد الأوروبي لدى البرازيل، أن انعدام ثقة التكتل بحكومة الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو، يعيق إبرام اتفاق تجاري بين الاتحاد ومجموعة «ميركوسور» الاقتصادية الأميركية الجنوبية.

ومن شأن المصادقة على مسودة الاتفاق بين التكتل الأوروبي و«ميركوسور»، التي تم التوافق عليها مبدئياً العام الماضي بعد مفاوضات استمرت عقدين، أن تخلق سوقاً هائلة تضم أكثر من 750 مليون نسمة.

لكن الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أوقفت عملية المصادقة بسبب مخاوف متعلقة بعدم التزام البرازيل بحماية غابة الأمازون.

وأقر سفير الاتحاد في برازيليا الإسباني إغناسيو يبانيز روبيو، في مقابلة نُشرت على موقع «كونغرسو أم فوكو» البرازيلي، بوجود «انعدام ثقة». وقال، «منذ مدة ونحن نعرب عن قلقنا (بشأن القضايا البيئية) للحكومة البرازيلية».

وأشار إلى قول فالديس دومبروفسكيس نائب رئيس المفوضية الأوروبية للشؤون الاقتصادية: «في حال لم نقم بإعادة بناء الثقة مع الحكومة البرازيلية حول هذه النقطة، فسيكون من الصعب جداً المضي قدماً».

اليابان تتجه لإقرار ميزانية إضافية بـ 185 مليار دولار

أظهرت مسودة وثيقة أن من المقرر أن يصادق مجلس الوزراء الياباني اليوم الثلاثاء على ثالث ميزانية إضافية للسنة المالية المنتهية في مارس القادم، بإنفاق يبلغ حوالي 19.2 تريليون ين (185 مليار دولار) لتمويل حزمة تحفيز جديدة.

تأتي الميزانية الإضافية قبل أسبوع من موعد البت في مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة. وستُطرح الميزانيتان معا كميزانية واحدة لمدة 15 شهرا لمساعدة الاقتصاد على التعافي من الركود الناجم عن كوفيد19– بحسب رويترز

ستتسبب خطة الإنفاق هذه في تفاقم عبء دين عام هو الأثقل لأي بلد صناعي في العالم، مما يسلط الضوء على مساعي صناع السياسات لمواصلة إصلاحات مالية تشتد الحاجة إليها تزامنا مع جهود احتواء الجائحة وإنعاش الاقتصاد.

وقالت مصادر إن من المرجح أن يقرر بنك اليابان المركزي هذا الأسبوع تمديد إجراءات تهدف إلى تسهيل تمويل الشركات في وقت تلقي فيه عودة ظهور إصابات كوفيد19– بظلالها على التوقعات – وفي مؤشر على أن البنك المركزي يواكب جهود الحكومة لدعم الاقتصاد. يبلغ حجم الدين العام لليابان مثلي حجم اقتصادها، وهو الأكبر بين الدول المتقدمة بسبب التحفيز الاقتصادي الكثيف على مدى سنوات وتكاليف الضمان الاجتماعي المتصاعدة في ظل الزيادة السريعة لمتوسط أعمار السكان.